غداً لإدارة المخـاطر
Ghadan For Risk Management

2025 MAY

info@gfrmiraq.com
www.gfrmiraq.com
+964 07779798941
العراق ، بغداد ، الجادرية
- شارع الوزراء
Ministers St, Al-Jadriya
Baghdad, Iraq

التنافـــس والتعـــــاون: روسـيا وتركيـا تستكشـفان المتاهة الجيوسياسيـــــة في ليبيـــــا

مؤسسة غدا لإدارة المخاطر

غداً لإدارة المخـاطر
Ghadan For Risk Management

النقاط الرئيسية

تستفيد روسيا وتركيا من التعاون والمنافسة في ليبيا: فعلى الرغم من دعمهما للأطراف المتعارضة في ليبيا، تمكنت موسكو وأنقرة من إدارة أولوياتهما بمهارة، وتوسيع نفوذهما، وتهميش الجهات الفاعلة الغربية والعربية.

الوجود العسكري الروسي والتركي في ليبيا يديم الانقسامات السياسية والعسكرية : في حين أدى التدخل الروسي والتركي إلى تجميد الأعمال العدائية منذ عام ٢٠٢٠، إلا أنه لا يزال يعيق التوصل إلى تسوية سلمية شاملة من خلال عرقلة الجهود الرامية إلى طرد القوات الأجنبية والمرتزقة.

في كثير من الأحيان، يستغل اللاعبون الليبيون وجود عدد كبير من اللاعبين الأجانب : ولا تتردد الفصائل الليبية في إعادة تقييم تحالفاتها الخارجية عندما تتعارض مصالحها مع مصالح داعميها.

أصبحت موسكو وأنقرة أكثر انفتاحًا سياسيًا على المنافسين السابقين في ليبيا : حيث يعمل كلا الطرفين على إعادة بناء العلاقات مع الخصوم المحليين السابقين في ليبيا لتعزيز مواقعهما الجيوسياسية والاقتصادية في البلاد.

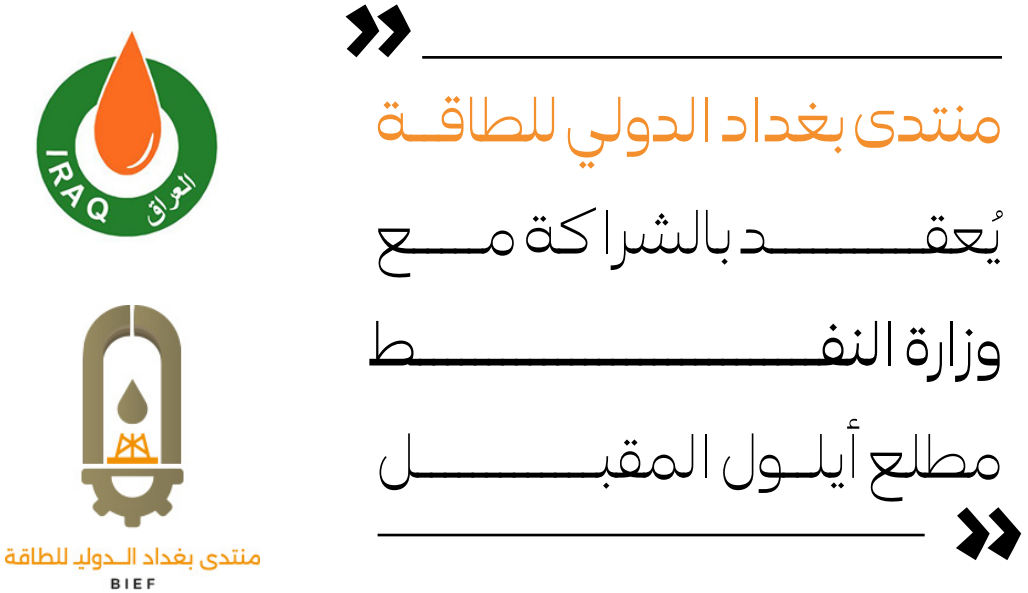

غدا لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

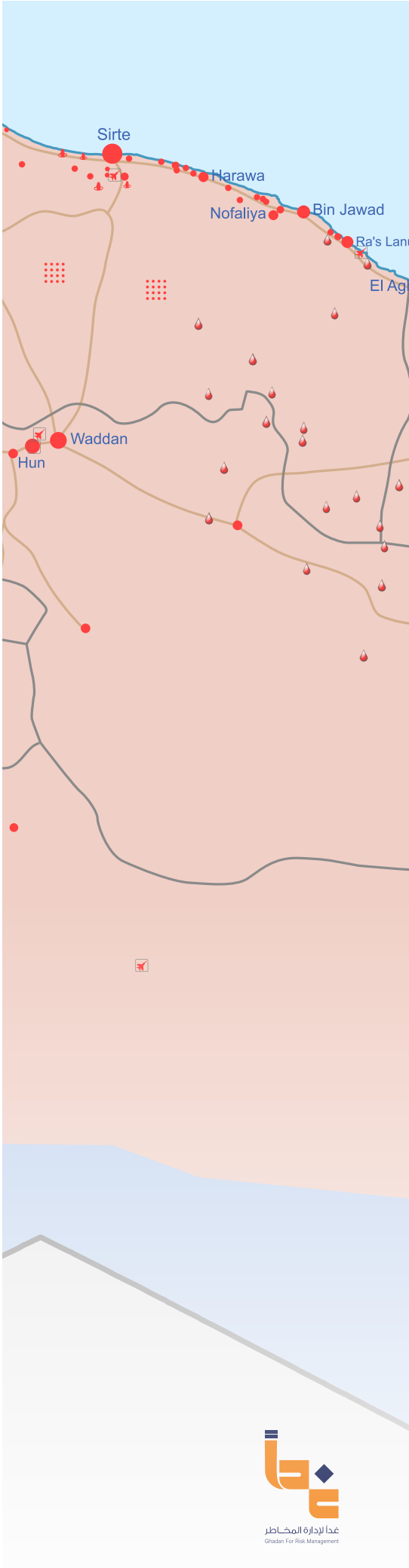

مقدمة

برزت روسيا وتركيا كخصمين جيوسياسيين وشريكين في آن واحد في صراعات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقوقاز وأوروبا. ورغم وقوفهما على طرفي نقيض في سوريا وليبيا وناغورنو كاراباخ وأوكرانيا، فقد تمكنت موسكو وأنقرة من الحفاظ على تعاونهما وإدارة هذه الصراعات بفعالية بما يحقق مصالحهما المشتركة.

ومن الجدير بالذكر أن عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي أو شراكتها الاقتصادية والمالية الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي لم تمنع البلاد من التعاون مع روسيا. في الواقع، اتبعت العلاقات الروسية التركية نمطًا معقدًا من التعاون والمنافسة استمر حتى بعد غزو روسيا لأوكرانيا في عام ٢٠٢٢ – وعلى الرغم من وجهة نظر أعضاء حلف شمال الأطلسي لروسيا باعتبارها «التهديد الأكثر أهمية ومباشرة لأمن الحلفاء».

هذه العلاقة، التي وصفها المحللون بأنها «تعاون عدائي» بين «أصدقاء أعداء مريرين»، تنبع من تحولات ما بعد الحرب الباردة في رؤى السياسة الخارجية لكل منهما، والشعور المشترك بالإقصاء من قبل الغرب.[1] كما كانت موسكو وأنقرة قلقتين للغاية بشأن محاولات الولايات المتحدة لتغيير الوضع الجيوسياسي الراهن في المناطق الحساسة لأمنهما القومي. في تركيا، نشأ هذا القلق ردًا على الإجراءات العسكرية الأمريكية مثل غزو العراق عام ٢٠٠٣، ودعم الفصائل الكردية في سوريا منذ عام ٢٠١٤، بينما في موسكو، ينبع ذلك مما تراه جهود تغيير النظام المدعومة من الولايات المتحدة في العديد من دول ما بعد الاتحاد السوفيتي، وخاصة أوكرانيا. بالإضافة إلى ذلك، فإن ديناميكيات الأمن المتغيرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في أعقاب الانتفاضات العربية، بما في ذلك انخفاض التدخل الأمريكي المباشر هناك، قد عززت بعض التعاون على الرغم من المنافسة الاستراتيجية المستمرة.

تتجلى هذه الديناميكية بوضوح في ليبيا. فبعد أكثر من عقد من الإطاحة بمعمر القذافي ومقتله، لا تزال العلاقة المجزأة بين روسيا وتركيا تُشكّل الصراع. وقد مكّن هذا الطرفين من توسيع نفوذهما على حساب جهات غربية وعربية في ساحة حيوية لأجنداتهما

الجيوسياسية. فبالنسبة لأنقرة، يُتيح الوجود في ليبيا نفوذًا مهمًا في نزاع طويل الأمد مع اليونان حول الحدود البحرية وثروات الغاز تحت الماء، بينما تُمثّل ليبيا بالنسبة لموسكو رصيدًا استراتيجيًا لا يُقدّر بثمن على الجناح الجنوبي لحلف شمال الأطلسي في البحر الأبيض المتوسط، وبوابة حيوية إلى أفريقيا، حيث يستمر النفوذ الروسي في النمو.

منذ عام ٢٠٢٠، ساهم الوجود العسكري الروسي والتركي في تجميد الأعمال العدائية في ليبيا. ومع ذلك، لا يزال يُشكّل عقبةً أمام التوصل إلى تسوية سلمية دائمة، مما يُمكّن الفصائل المحلية المدعومة من الخارج من مقاومة جهود السلام. يتناول هذا التقرير التنافس والتعاون بين تركيا وروسيا في ليبيا، وتداعيات هذه العلاقة على المستقبل السياسي للبلاد.

رهانات موسكو وأنقرة في ليبيا ما بعد القذافي

كانت ليبيا أولى الثورات العربية التي لجأت إلى العسكرة. أدى ذلك إلى تدخل حلف شمال الأطلسي، بتفويض من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، لحماية المدنيين الليبيين، والذي تطور لاحقًا إلى حملة عسكرية للإطاحة بنظام معمر القذافي الاستبدادي. أبدت كل من موسكو وأنقرة تحفظات على قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٩٧٣، وهو القرار المدعوم من الغرب والذي أجاز التدخل العسكري في ليبيا. امتنعت روسيا، العضو الذي يتمتع بحق النقض (الفيتو)، عن التصويت، بينما عارضت تركيا التدخل بشدة، قبل أن تدعم في نهاية المطاف تغيير النظام.

> بغداد تستعد لأكبر منتدى دولي للطاقة في أيلول

إلى جانب الاعتبارات السياسية والاستراتيجية، أثّرت المصالح الاقتصادية بشكل كبير على مواقف الجانبين. في عام ٢٠١٠، استلمت ليبيا ١٢٪ من صادرات الأسلحة الروسية (بقيمة ١٠ مليارات دولار) وضخّت استثمارات روسية كبيرة في قطاعي الطاقة والبنية التحتية.[٢] أما تركيا، فكانت لها مصالح أكبر، إذ بلغت قيمة مشاريعها الجارية ٢٠ مليار دولار، و٥٢٩ عقدًا بقيمة ٢٧ مليار دولار بين عامي ١٩٧٢ و٢٠١١.[٣]

بعد الإطاحة بالقذافي في عام ٢٠١١، أدى تراجع المشاركة الأمريكية المباشرة، إلى جانب عدم وجود أجندة أوروبية موحدة، إلى خلق فراغ في ليبيا سمح للجهات الفاعلة الإقليمية الأخرى بلعب دور أكبر. بين عامي ٢٠١٢ و٢٠١٤، أقامت أنقرة علاقات جيدة مع السلطات الانتقالية الجديدة. خلال الحرب الأهلية الليبية الثانية في منتصف عام ٢٠١٤، عارضت تركيا القائد العسكري المتمركز في الشرق خليفة حفتر وقواته المسلحة العربية الليبية (LAAF)، مما سهل إرسال شحنات

الأسلحة إلى منافسيه الإسلاميين والثوريين وعرضت على مقاتليهم العلاج الطبي في المستشفيات التركي.[٤] في غضون ذلك، واصلت موسكو إدانة تغيير النظام بقيادة الناتو، محذرة من انهيار الدولة – وهو موقف استخدمته منذ فترة طويلة لتبرير دعمها لنظام الأسد في سوريا.

على الرغم من أن موسكو وأنقرة دعمتا صراحة اتفاق الصخيرات الذي رعته الأمم المتحدة في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥، والذي أنشأ حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليا، إلا أنهما وقوى أجنبية أخرى استمرتا في دعم الفصائل المتحاربة، مما أدى في نهاية المطاف إلى تقويض الاتفاق وتعميق الانقسامات في ليبيا.

في حين افتقر دعم تركيا للسلطات المتمركزة في طرابلس إلى استراتيجية واضحة، اتبعت روسيا نهجًا منهجيًا بين عامي ٢٠١٥ و٢٠١٩، حيث دعمت حفتر ومجلس النواب المتحالف معه في طبرق بطريقتين رئيسيتين: أولاً، المساعدة العسكرية من خلال شركات خاصة مرتبطة بالدولة قدمت الاستشارات والصيانة للأسلحة التي تعود إلى الحقبة السوفيتية، والتي توسعت لاحقًا من خلال مجموعة فاغنر؛[٥] وثانيًا، طباعة ٩,٧ مليار دينار ليبي (حوالي ٧ مليارات دولار في ذلك الوقت) للسلطات الشرقية بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٨، دون موافقة البنك المركزي المعترف به دوليًا في طرابلس[٦]. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن روسيا حافظت على اتصال مع حكومة الوفاق الوطني على الرغم من دعمها لحفتر.

معركة طرابلس وكشف الدوافع الاستراتيجية الروسية والتركية

أتاحت محاولة حفتر للسيطرة على طرابلس بالقوة بين أبريل/نيسان ٢٠١٩ ويونيو/حزيران ٢٠٢٠ لروسيا وتركيا فرصًا للتعاون التكتيكي، وتحقيق مكاسب جيوسياسية، وتعزيز وجودهما العسكري. وعلى عكس أبوظبي، التي دعمت حملة حفتر دعمًا كاملًا، تشاطرت موسكو والقاهرة مخاوفهما المبكرة بشأن احتمال فشله، واكتفتا بتقديم الدعم الدبلوماسي. وإلى جانب الولايات المتحدة، أحبطت روسيا قرارًا لوقف إطلاق النار رعته الأمم المتحدة والمملكة المتحدة.

قدمت تركيا، الدولة الوحيدة التي تدخلت عسكريًا إلى جانب حكومة الوفاق الوطني، دعمًا سريًا بطائرات بيرقدار تي بي ٢ المُسيّرة ومركبات كيربي المقاومة للألغام.[٧] وبينما ساعد هذا الدعم في استعادة مدينة غريان، كان الهدف الرئيسي هو تثبيت خطوط المواجهة الجديدة بدلًا من ضمان نصر حاسم لحكومة الوفاق الوطني. تمثلت استراتيجية أنقرة الأوسع في استغلال الوضع العسكري الهش لحكومة الوفاق الوطني للضغط عليها لتقديم تنازلات دبلوماسية أكبر. حتى أن أنقرة قلّصت دعمها لطائرات بيرقدار المُسيّرة في لحظة حرجة، مما سمح للقوات المسلحة العربية الليبية – المدعومة بطائرات صينية مُسيّرة زودتها بها الإمارات العربية المتحدة –[٨] بتحقيق تفوق جوي، وإن لم يكن كافيًا للسيطرة على قلب طرابلس.

في سبتمبر/أيلول ٢٠١٩، أشارت تقارير إعلامية إلى انضمام مرتزقة فاغنر المدعومين من روسيا إلى قوات القوات المسلحة العربية الليبية على خطوط المواجهة قرب العاصمة.[٩] وبدعم من طائرات مسيرة وإمدادات لوجستية من الإمارات العربية المتحدة، ساعدوا قوات حفتر على تحقيق مكاسب مطردة على مشارفها. ومع ذلك، لم يكن الهدف النهائي لموسكو تنصيب حفتر من خلال نصر عسكري، بل ترسيخ مكانته وتأمين نفوذها في أي عملية سلام مستقبلية، وهي استراتيجية تتماشى مع هدف موسكو الأوسع المتمثل في زيادة نفوذها في ليبيا، وهي دولة تقع على البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي ذات أهمية استراتيجية قصوى لحلف شمال الأطلسي والأمن الأوروبي.

وفّرت مجموعة فاغنر لروسيا أداةً فعّالة من حيث التكلفة وقابلة للإنكار لتوسيع نفوذها. ومع ذلك، ورغم دعم فاغنر للقوات المسلحة العربية الليبية، واصلت روسيا التعامل مع حكومة الوفاق الوطني. ولحماية مصالحها الاقتصادية، حافظت موسكو على علاقاتها مع مختلف الفصائل السياسية الليبية، بما في ذلك «القذافيون» الذين يمكنهم المساعدة في إحياء المشاريع الاقتصادية المتعثرة وعقود الأسلحة.[١٠]

مؤسسة غداً لإدارة المخاطر

وبالشراكة مع المعهد العراقي للحوار

تقيم منتدى بغداد الدولي للطاقة مطلع أيلول 2025

بعد ثمانية أشهر من الهجوم على طرابلس، تدخلت تركيا، بمساعدة مالية من قطر، علنًا لدعم حكومة الوفاق الوطني.[١١] ومن المرجح أن يكون هذا التوقيت مناسبًا لاستغلال فشل حكومة الوفاق الوطني في مواجهة التقدم المستمر للقوات المسلحة العربية الليبية، وبالتالي دفع حكومة الوفاق الوطني إلى توقيع اتفاقيات مختلفة متعلقة بالأمن – ليس فقط فيما يتعلق بليبيا، ولكن أيضًا بالمصالح التركية في البحر الأبيض المتوسط.

في ٢ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠، وافق البرلمان التركي على مشروع قانون يقضي بنشر قوات في ليبيا.[١٢] واستند هذا التشريع إلى مذكرتي تفاهم وقعهما الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ورئيس حكومة الوفاق الوطني فايز السراج في ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٩ – إحداهما بشأن ترسيم الحدود البحرية، والأخرى بشأن التعاون الأمني والعسكري.[١٣] وبموجب مذكرات التفاهم هذه، أرسلت أنقرة أنظمة دفاع جوي متقدمة وسفنًا حربية وآلاف المقاتلين السوريين لدعم

حكومة الوفاق الوطني، مما أدى إلى ترجيح الميزان بشكل حاسم لصالحها.

برر أردوغان التدخل بأنه استجابة لطلب من «الحكومة الشرعية»، وهو ادعاء مثير للجدل في أحسن الأحوال. فرغم اعتراف المجتمع الدولي بحكومة الوفاق الوطني، إلا أنها لم تُنتخب قط، ولم تحصل على تصويت الثقة اللازم من مجلس النواب، وفقًا لما تقتضيه المادة ١٣ من اتفاق تأسيسها. [١٤]

كان قرار أنقرة بدعم حكومة الوفاق الوطني مدفوعًا في المقام الأول بمصالح جيوسياسية واقتصادية، ولكنه من الناحية الأيديولوجية، كان يتماشى مع الأجندة التوسعية القومية، وليس الإسلامية، التي تميز السياسة الخارجية التركية الحالية. وتؤكد هذه الأجندة على الدفاع الحازم عن المصالح الوطنية التركية في البحر الأبيض المتوسط، مما يساعد الائتلاف السياسي الحاكم – المكون من حزب العدالة والتنمية ذي الميول الإسلامية وحزب الحركة القومية المتطرف – على حشد الدعم المحلي للتدخل وسط معارضة ضعيفة. ولتحقيق هذه الغاية، تم تطوير مفهوم «الوطن الأزرق» (مافي وطن) [١٥]، الذي قدمه الأدميرال جيم غوردينيز في عام ٢٠٠٦، [١٦] من قبل الأدميرال جهاد يايجي، الذي صاغ الإطار البحري لاتفاقية أنقرة وحكومة الوفاق الوطني. شكلت أفكار يايجي أساس اقتراح تركيا لترسيم الحدود البحرية لعام ٢٠١٠ إلى القذافي، وتم توسيعها لاحقًا. [١٧]

أدى اتفاق ترسيم الحدود البحرية بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني إلى تفاقم التوترات السياسية مع الاتحاد الأوروبي. واكتسب الاتفاق أهمية جيوسياسية أكبر لأنقرة بعد استبعاد تركيا من منتدى غاز شرق المتوسط، مما فاقم نزاعها المستمر مع أثينا على ترسيم الحدود البحرية. وبينما تتبع اليونان اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لتحديد المناطق الاقتصادية الخالصة، لم تُصادق تركيا على هذه الاتفاقية، وتدّعي حق الوصول إلى مناطق أوسع من الجرف القاري المتاخمة للجزر اليونانية، والمناطق الغنية بالغاز القريبة من ليبيا.

> شركات الطاقة العالمية تشارك في منتدى بغداد الدولي للطاقة مطلع أيلول المقبل

التوازنات بين أنقرة وموسكو في ليبيا

بعد إرساء توازن جديد على خطوط المواجهة، استفادت موسكو وأنقرة من عاملين لتجميد الصراع وتشكيله لصالحهما. أولًا، شجعتهما تجربتهما في سوريا – من خلال عمليتي أستانا وسوتشي والاتفاقيات الثنائية بشأن منطقة إدلب الشمالية الغربية التي يسيطر عليها المتمردون – على تجربة نهج مماثل في ليبيا. ثانيًا، ساهم التدخل الأمريكي المحدود، والانقسامات الأوروبية (لا سيما بين إيطاليا وفرنسا)، والتنافسات الإقليمية الشديدة بين تركيا والإمارات العربية المتحدة ومصر آنذاك، في جعل موسكو الشريك الأكثر موثوقية لأنقرة، على الرغم من تضارب مصالحهما وانتقاداتهما المتبادلة لاستخدام المقاتلين الأجانب.

في جهد منسق بين أردوغان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، تمت دعوة حفتر والسراج إلى محادثات وقف إطلاق النار في موسكو في ١٤ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠. وبينما وافق السراج، غادر حفتر دون توقيع، واستمر في الرهان على نصر عسكري مدعوم من الإمارات العربية المتحدة.[١٨] كانت هذه حالة كلاسيكية للداعمين الأجانب الذين يكافحون من أجل السيطرة على الحلفاء على الأرض، والذين قد يختارون تعزيز أجنداتهم الخاصة، خاصة في سياق مثل ليبيا الذي يشمل العديد من الجهات الفاعلة الخارجية.

على الرغم من أن قمة موسكو لم تحقق النتائج المرجوة، إلا أن التعاون بين أنقرة وموسكو استمر. في أعقاب فشل مؤتمر برلين الدولي في ١٩ يناير ٢٠٢٠، ضعف حفتر عسكريًا بشكل كبير، وتبددت آماله في الاستيلاء على طرابلس.[١٩] قضت أنظمة الدفاع الجوي التركية على ميزة القوات المسلحة العربية الليبية في سماء طرابلس ومصراتة، ودمرت الغارات الجوية التركية خطوط إمداد القوات المسلحة العربية الليبية الطويلة وغير المحمية. في غضون ذلك، أعطى تدفق آلاف المقاتلين السوريين لقوات حكومة الوفاق الوطني ميزة عددية، مما سمح لها بالحفاظ على السيطرة على الأراضي التي تم الاستيلاء عليها. واجهت القوات المسلحة العربية الليبية، بدورها، فوضى متزايدة في قيادتها في ساحة المعركة. في أبريل ٢٠٢٠، استولت القوات المتحالفة مع حكومة الوفاق الوطني على عدة بلدات على طول الساحل الغربي، وبعد شهر، استولت على قاعدة الوطية الجوية الاستراتيجية بالقرب من الحدود التونسية.[٢٠]

في حين بدت الهزيمة العسكرية لحفتر كارثية، حيث دمرت الطائرات بدون طيار التركية الأصول العسكرية الروسية الثمينة،[٢١] تم احترام خطوط حمراء معينة. بناءً على طلب تركيا، سمحت قوات حكومة الوفاق الوطني المتقدمة لمرتزقة فاغنر بالانسحاب بأمان من خطوط المواجهة، مما سهّل نقلهم جوًا إلى المناطق المحمية من قبل القوات المسلحة العربية الليبية في شرق ووسط ليبيا.[٢٢] وبالمثل، عندما وصلت قوات حكومة الوفاق الوطني، بدعم تركي، إلى مشارف سرت، أجبرها إنذار روسي ضمني – ولاحقًا إنذار مصري صريح – على التوقف.[٢٣]

تعزيز النفوذ في ظل الجمود الطويل

خلال السنوات الخمس التي انقضت منذ هزيمة القوات المسلحة العربية الليبية وانسحابها من شمال غرب ليبيا، ظلّ الانقسام الإقليمي بين السلطات الليبية الغربية والشرقية ثابتًا إلى حد كبير. تمتد خطوط الصدع الجديدة من مدينة سرت الساحلية إلى قاعدة الجفرة الجوية الاستراتيجية على بُعد ١٦٠ ميلًا جنوبًا، ثم إلى أوباري، على بُعد أكثر من ٣٥٠ ميلًا جنوب غربًا، في منطقة فزان.

في أعقاب القتال، واصلت موسكو تعزيز وجودها العسكري بنشر طائرات حربية متطورة وإعادة تمركز مقاتلي فاغنر في قاعدة القرضابية الجوية بالقرب من سرت، وكذلك في قواعد استراتيجية في جميع أنحاء فزان، بما في ذلك الجفرة وبراك وتمنهنت، وفي حقول النفط الرئيسية في الجنوب.[٢٤] وفي المقابل، عززت أنقرة وجودها في قواعد عسكرية رئيسية في غرب ليبيا، بما في ذلك قاعدة معيتيقة الجوية في وسط طرابلس، وأكاديمية القوات الجوية في مصراتة، والقاعدة البحرية في الخمس، وقاعدة الوطية الجوية. كما قامت تركيا بتدريب وتجهيز قوات أمنية جديدة، وأعادت نشر المرتزقة السوريين في مواقع مختلفة.

لم تُثر هذه التحركات الروسية والتركية أي رد فعل يُذكر من إدارة ترامب الأولى (٢٠١٧-٢٠٢١)، التي لم تتجاوز أفعالها إدانات إعلامية لأنشطة مجموعة فاغنر في ليبيا عبر القيادة العسكرية الأمريكية

في أفريقيا.[٢٥] كما ظل الاتحاد الأوروبي مشلولًا، كما يتضح من عجزه عن فرض حظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة من خلال عمليته البحرية إيريني .[٢٦]

على الرغم من تنامي وجودهما العسكري على الأرض، تُدرك روسيا وتركيا أن ليبيا المنقسمة بشدة قد لا تخدم مصالحهما في نهاية المطاف. تعتمد أهدافهما طويلة المدى – على الأقل اقتصاديًا – على الاستقرار السياسي النسبي وفتح منافذ تجارية مفتوحة إلى شرق ليبيا وغربها. يُعزز الاقتصاد السياسي للصراع الليبي، حيث يُحرك النفط المصالح الاقتصادية والسياسية المشتركة، هذا الرأي؛ إذ تسيطر القوات المسلحة العربية الليبية على أكبر حقول النفط، بينما تسيطر السلطات في طرابلس، من خلال البنك المركزي، على الإيرادات. تجعل هذه الديناميكيات ترتيبات تقاسم السلطة المتفاوض عليها مفيدة لكل من موسكو وأنقرة، بينما لا تُحفز بالضرورة التوصل إلى حل كامل للصراع. علاوة على ذلك، فإن مشاركة العديد من اللاعبين الأجانب تعني أنه لا يمكن لأي قوة واحدة أن تهيمن بسهولة على الآخرين.

وهكذا، تعاونت موسكو وأنقرة لما يقرب من نصف عقد للحفاظ على الوضع الراهن بموجب وقف إطلاق النار المبرم في أغسطس/آب ٢٠٢٠. كما وضعت موسكو خارطة طريق سياسية تهدف إلى تهميش حفتر لصالح رئيس مجلس النواب عقيلة صالح، البالغ من العمر ٢٩ عامًا . ورغم معارضة السلطات في طرابلس، سهّلت موسكو لقاءً بين أحمد معيتيق، العضو السابق في المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، وخالد، نجل خليفة حفتر، في سوتشي. وقد أدى ذلك إلى رفع حصار حفتر النفطي؛ وتشير التقارير إلى أن موسكو استخدمت مرتزقة فاغنر المتمركزين في حقول النفط جنوب ليبيا لتحقيق ذلك.[٢٧]

في مارس/آذار ٢٠٢١، أدت جهود بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى تعيين أول حكومة موحدة منذ عام ٢٠١٤، وهي حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد دبيبة، قطب البناء الذي تحول إلى سياسي، وكانت له علاقات بنظام القذافي. ويُتهم دبيبة بالفساد فيما يتعلق بإدارته لعدة شركات يسيطر عليها ابن عمه، علي دبيبة، أحد أبرز المقربين من القذافي.[٢٨] ومنذ تعيين حكومة الوحدة الوطنية، برزت مطالب عديدة بانسحاب المقاتلين والمرتزقة الأجانب، الذين قدر نائب رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عددهم في عام ٢٠٢٠ بنحو ٢٠ ألفًا.[٢٩]

ضمنت أنقرة التزام حكومة الوحدة الوطنية بالالتزام بالاتفاقيات الموقعة سابقًا من خلال الاستفادة من علاقتها السابقة مع رئيس الوزراء دبيبة، والتي تعززت بخبرته الواسعة في قطاع البناء الليبي. يُذكر أن دبيبة كان الرئيس السابق للشركة الليبية للاستثمار والتنمية (LIDCO)، وهي الشركة التي تقف وراء بعض أكبر مشاريع البناء في البلاد.[٣٠] علاوة على ذلك، عزز استمرار اعتبار حفتر تهديدًا عسكريًا موقف أنقرة، مما أدى إلى تصويت البرلمان التركي عام ٢٠٢٢ على تمديد نشر القوات التركية في ليبيا.[٣١]

أبدت تركيا التزامها بحماية حكومة الوحدة الوطنية مرتين. أولًا، أحبطت الغارات الجوية التركية محاولة انقلاب فتحي باشاغا ضد حكومة الوحدة الوطنية عام ٢٠٢٢.[٣٢] وكان مجلس النواب قد عيّن باشاغا، وزير الداخلية السابق في حكومة الوفاق الوطني والحليف الرئيسي لأنقرة خلال حرب طرابلس، رئيسًا لحكومة الاستقرار الوطني الموازية في فبراير ٢٠٢٢، بعد تقارب قصير مع حفتر، لكنه أُقيل في مايو ٢٠٢٣.

ثانيًا، في الشهر نفسه من عام ٢٠٢٣، استهدفت طائرات تركية مُسيّرة مجموعات مسلحة مُناهضة للدبيبة في الزاوية، مرتبطة بعائلة بوزريبة النافذة، والتي نسّقت مع حفتر في محاولة لتكرار هجمات باشاغا على حكومة الوحدة الوطنية. ولتجنب التوترات الاجتماعية في المدينة، صوّرت حكومة الوحدة الوطنية الضربات على أنها عمليات ضد المهربين.[٣٣] في كلتا الحالتين، اتهم المستهدفون – الذين كانوا جزءًا من التحالف العسكري المُناهض لحفتر المدعوم من تركيا عام ٢٠١٩ – أنقرة بالتورط.[٣٤]

مع تبلور إعادة التوازنات الجيوسياسية بين تركيا والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، ولاحقًا مصر، طبّعت أنقرة تدريجيًا علاقاتها مع السلطات الليبية الشرقية. ومن المفارقات أن تركيا تربطها علاقات مالية طويلة الأمد بأبناء حفتر، إذ يُقال إنها تولّت دور الوسيط في الأموال التي استولى عليها صدام حفتر من فرع البنك المركزي في بنغازي وأعاد توجيهها إلى مكان آخر.[٣٥] كما انخرطت في تجارة الخردة المعدنية مع حفتر، ولعبت دورًا محوريًا كوسيط مالي في معاملات نفطية غير مشروعة ومخططات مبادلة الوقود بالنفط الخام.[٣٦]

وعلى الرغم من التعقيدات السابقة، يبدو أن جهود الإغاثة المتميزة التي بذلتها تركيا بعد إعصار دانيال الذي ضرب درنة في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٣، والذي تسبب في انهيار سد كارثي، قد شكلت نقطة تحول في علاقتها مع شرق ليبيا.[٣٧] وربما مهدت الطريق أيضًا لتأمين عقود إعادة إعمار جديدة،[٣٨] وعودة الخطوط الجوية التركية إلى بنغازي، والمناقشات حول فتح قنصلية هناك.

في الواقع، واصلت أنقرة تحسين علاقاتها مع شرق ليبيا، حيث تشارك الشركات التركية بنشاط في مشاريع إعادة الإعمار تحت إشراف بلقاسم، نجل حفتر، المدير العام لصندوق إعادة إعمار درنة والمدن والمناطق المتضررة. وقد تولى بلقاسم دورًا دبلوماسيًا يُشبه دور وزير الخارجية، مستخدمًا الصندوق، الذي يتلقى مخصصات مالية كبيرة ويعمل بحصانة من الرقابة المالية، كواجهة للوصول إلى عواصم عربية وأجنبية رئيسية. ويبدو أن حرص أنقرة على توسيع مصالحها التجارية يدفعها إلى التوسط بين الفصائل الليبية المتناحرة.[٣٩]

من ناحية أخرى، انشغلت روسيا بحرب أوكرانيا منذ أوائل عام ٢٠٢٢، وواصلت إنكار وجود مقاتلي

فاغنر في ليبيا، وحافظت على هدوء عسكري. منذ وفاة رئيس فاغنر، يفغيني بريغوزين، عززت وزارة الدفاع الروسية سيطرتها على عمل قوات فاغنر في ليبيا، والتي أصبحت تُعرف باسم «فيلق أفريقيا». [٤٠]

كما أجبر سقوط حليفها بشار الأسد في سوريا موسكو على إيجاد سبل لتعويض خسائرها من خلال الاستثمار والتوسع في أماكن أخرى. وبينما لا تزال قاعدة حميميم في سوريا سليمة، أفادت تقارير بأن روسيا تنقل معدات وأسلحة من سوريا إلى مناطق تسيطر عليها القوات المسلحة العربية الليبية، وخاصة على طول الحدود الليبية السودانية التشادية. [٤١] ويتزامن هذا مع تحركات موسكو الأخيرة الواضحة لاستخدام بيلاروسيا كقناة «شرعية» جديدة لدعم حفتر. [٤٢]

على غرار أنقرة، سعت موسكو أيضًا إلى إصلاح علاقاتها مع «الطرف الآخر» في ليبيا. أُعيد فتح السفارة الروسية في طرابلس العام الماضي، برئاسة سفير جديد يجيد اللغة العربية. وفي مقابلة أُجريت معه عام ٢٠٢٤، صرّح بأن «عناصر»، وليست قوات روسية، تتعاون مع القوات المسلحة العربية الليبية، مما يُشير إلى تحول نحو وجود أكثر رسمية. [xiv] وقد عزز تسليم الأسلحة من قِبل السفن الروسية عبر ميناء طبرق في أبريل/نيسان ويونيو/حزيران ٢٠٢٤ الرسالة القائلة بأن الوجود الروسي أصبح أكثر وضوحًا. [٤٣]

تُدرك كلٌّ من موسكو وأنقرة أن تحقيق أهدافهما الاستراتيجية بعيدة المدى يتطلب حكومة ليبية موحدة وشرعية. حتى أن وزارة الخارجية التركية سلّطت الضوء على التحديات المتعلقة بـ«الشرعية» في تنفيذ الاتفاقيات التي وقّعتها مع طرابلس. [٤٤] ومع ذلك، جاء هذا الاعتراف بعد أن ضمنت أنقرة وجودها العسكري في ليبيا حتى أوائل عام ٢٠٢٦. [٤٥]

منذ عودة دونالد ترامب إلى منصبه في يناير، أبدت القيادة الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم) اهتمامًا متزايدًا بتعزيز العلاقات مع القادة العسكريين في كل من شرق ليبيا وغربها، بهدف تعزيز الجهود الرامية إلى توحيد القوات العسكرية للبلاد. [٤٦] وقد أثارت هذه الجهود المتواضعة تكهنات بأن الدول الغربية قد تُدرب وتُجهز قوة ليبية مشتركة لمواجهة النفوذ الروسي. ومع ذلك، ما لم تكن مصحوبة بانسحاب جميع القوات الأجنبية الأخرى – بما في ذلك القوات التركية – فمن غير المرجح أن تحظى مثل هذه المبادرات بدعم من القوى المحلية التي تعتبر الوجود العسكري التركي تهديدًا.

العراق يحتضن منتدى بغداد الدولي للطاقة بحضور وزراء من ١٢ دولة وشركات الطاقة العالمية

خاتمة

في ظل استمرار الانقسام الداخلي والتدخل الأجنبي في ليبيا، من غير المرجح أن تُفضي وساطة بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى التنفيذ الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار الموقع في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٠، ناهيك عن انسحاب القوات الأجنبية والمرتزقة. ومن المرجح أن تبقى القوات العسكرية التركية والروسية في البلاد في المستقبل المنظور. في غضون ذلك، ستواصل الجهات الفاعلة المحلية استغلال تدخل الجهات الأجنبية. وعندما تتعارض مصالحها مع مصالح داعميها الروس أو الأتراك، ستلجأ الأطراف الليبية إلى المناورة وإعادة تقييم تحالفاتها، والانخراط مع جهات فاعلة أخرى.

لم تكن هزيمة حفتر في طرابلس بالضرورة انتكاسة لروسيا أو نفوذها. يبقى هدف موسكو الرئيسي – ترسيخ موطئ قدم لها في البحر الأبيض المتوسط – ممكنًا، وإن لم يكن سهلًا. وقد أصبح هذا الهدف أكثر أهمية لموسكو بعد سقوط الأسد، بينما تعمل موسكو، في المقابل، على توسيع نفوذها في أفريقيا. ولا يبدو أن جهودها لتحقيق أهدافها الثانوية، مثل استعادة دورها كمورد للأسلحة وشريك محتمل في إعادة الإعمار، قد حققت نجاحًا يُذكر كجهود تركيا.

وعلى العكس من ذلك، يقتصر نفوذ أنقرة بشكل أساسي على غرب ليبيا؛ ومع ذلك، فإن هذا لا يمنعها من تحقيق أهدافها الاستراتيجية ــ وخاصة تلك المتعلقة بالحفاظ على وجود بالقرب من الأجزاء الغنية بالنفط والغاز في البحر الأبيض المتوسط والحفاظ على مصالحها الاقتصادية والتجارية المتنوعة حتى في شرق ليبيا.

غدا لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

الحواشي الختامية

١. غالب دالاي، "تركيا وروسيا صديقان مريران"، فورين بوليسي ، ٢٨ مايو ٢٠١٩، https://tinyurl.com/m٢xvn٩mv ؛ غوني يلدز، التعاون التركي الروسي في سوريا وليبيا وناغورنو كاراباخ ، تعليق SWP ٢٢ C/٢٠٢١، (برلين، ألمانيا: Stiftung Wissenschaft und Politik [المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية] ، ٢٤ مارس ٢٠٢١)، https://doi.org/١٠,١٨٤٤٩/٢٠٢١C٢٢ ؛ يغيا تاشجيان، «التعاون التنافسي» الروسي التركي في زمن الأزمات الإقليمية ، (بيروت، لبنان: معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، مارس ٢٠٢٢)، https://tinyurl.com/mtvmxrft .

٢. أليكسي أنيشوك، «سقوط القذافي كلف روسيا عشرات المليارات من صفقات الأسلحة»، رويترز، ٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١، https://tinyurl.com/zazhdmds .

٣. «تحليل قطاع البناء: Arap Baharı, Borç Krizi ve Aşırı Isınan Ekonomiler [تحليل قطاع البناء: الربيع العربي وأزمة الديون والاقتصادات المحمومة]»، اتحاد المقاولين الأتراك ، يوليو ٢٠١١، ١٤-١٥، https://tinyurl.com/mrysav٧n .

٤. «زعيم أنصار الشريعة 'مقتل على الأرجح' في ليبيا»، ميدل إيست آي ، ١٣ فبراير/شباط ٢٠١٥، https://tinyurl.com/ywyu٩k٦٦ .

٥. ماريا تسفيتكوفا، «حصري: شركة أمن خاصة روسية تقول إنها أرسلت رجالاً مسلحين إلى شرق ليبيا»، رويترز ، ١٣ مارس/آذار ٢٠١٧، https://tinyurl.com/yc٨٨dxum .

٦. عبد القادر أسعد، «البنك المركزي الموازي الليبي يعترف بطباعة ٩,٧ مليار دينار أوراق نقدية في روسيا»، ليبيا أوبزرفر ، ٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨، https://tinyurl.com/٤zd٥b٣aj .

٧. ميشيل نيكولز، «الولايات المتحدة وروسيا تقولان إنهما لا تستطيعان دعم دعوة الأمم المتحدة لهدنة في ليبيا: دبلوماسيون»، رويترز ، ١٩ أبريل/نيسان ٢٠١٩، https://tinyurl.com/٥c٦s٤anv .

٨. داريك ليام، «ليبيا: تركيا تسلم مركبة مدرعة من طراز BMC Kirpi ٤×٤ إلى حكومة الوفاق الوطني»، ميليتاري أفريكا ، ١٨ مايو/أيار ٢٠١٩، https://tinyurl.com/y٧٤sefjr .

٩. «الإمارات العربية المتحدة متورطة في هجوم مميت بطائرة بدون طيار في ليبيا»، بي بي سي ، ٢٨ أغسطس/آب ٢٠٢٠، https://www.bbc.com/news/world-africa-٥٣٩١٧٧٩١ .

١٠. سامر الأتروش وستيبان كرافشينكو، «المرتزقة المرتبطون ببوتين يقاتلون على خطوط المواجهة في ليبيا»، بلومبرج ، ٢٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٩، https://tinyurl.com/yc٧٢٩٥r٦ .

١١. «روسيا تقول إن ابن القذافي يجب أن يلعب دورًا في السياسة الليبية – وكالة الإعلام الروسية»، رويترز، ٢٥ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٨، https://tinyurl.com/bde٤xpee ؛ «روسيا: يجب على الموالين للقذافي المشاركة في الحوار الليبي»، ميدل إيست مونيتور ، ٥ يناير/كانون الثاني ٢٠٢١، https://tinyurl.com/٢k٨e٣cy٤ .

١٢. مجموعة الأزمات الدولية، تركيا تتدخل في المياه الليبية المضطربة ، تقرير أوروبا رقم ٢٥٧، (بروكسل، بلجيكا: مجموعة الأزمات الدولية، ٣٠ أبريل/نيسان ٢٠٢٠)، ١٣، https://www.crisisgroup.org/sites/default/files/٢٥٧-turkey-libya-troubled-waters.pdf .

١٣. «البرلمان التركي يوافق على نشر قوات عسكرية في ليبيا»، الجزيرة ، ٢ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠، https://

. tinyurl.com/bdhurmv٧

١٤. المرجع نفسه.

١٥. بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، «الاتفاق السياسي الليبي»، المادة ١٣، ٩، الموقع في ١٧ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٥، https://tinyurl.com/٤٣cy٦nuv .

لقد أصبحت عبارة «مافي فاتان» أو «الوطن الأزرق» عبارة شائعة في السياسة التركية، وغالبًا ما تُستخدم كاختصار لمطالبات أنقرة البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط.

١٦. كريم فهيم، «وسط التوترات في البحر الأبيض المتوسط، يخطف أميرال تركي متقاعد الأضواء مروجًا للتفوق في البحر»، صحيفة واشنطن بوست، ٢٧ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٠. https://www.washingtonpost.com/world/middle_east/turkey-greece-blue-homeland-١١ea-١٥cf٧afe-fc٣b/٢٠٢٠/٠٩/٢٦/story.html_٨٣٠c-a١٦٠b٣٣١ca٦٢ .

١٧. جهاد يايجي، "Türkiye-Libya Arasında IMzalanan Münhasır Ekonomik Bölge Andlaşmasının Sonuç ve Etkileri"، [نتائج وآثار اتفاقية المنطقة الاقتصادية الخالصة الموقعة بين تركيا وليبيا]، كريتر، ١ يناير ٢٠٢٠. https://kriterdergi.com/dosya/turkiye-ve-libya-arasindaki-anlasmanin-sonuc-ve-etkileri .

١٨. «الصراع في ليبيا: حفتر يغادر محادثات وقف إطلاق النار في موسكو دون اتفاق»، بي بي سي، ١٤ يناير/كانون الثاني ٢٠٢٠، https://tinyurl.com/٥w٣krbdm .

١٩. باربرا بيبو، «مؤتمر برلين: فشل آخر في الأزمة الليبية»، ميدل إيست آي، ٣ فبراير/شباط ٢٠٢٠، https://tinyurl.com/yc٤xvavt .

٢٠. باتريك وينتور، «القوات الليبية المدعومة من الأمم المتحدة تسيطر على قاعدة جوية رئيسية من الجنرال المتمرد»، الغارديان، ١٨ مايو/أيار ٢٠٢٠، https://tinyurl.com/٤٣vr٩w٤٢ .

٢١. سيث جيه فرانتزمان، «كيف تفوقت الطائرات بدون طيار التركية على نظام الدفاع الجوي الروسي بانتسير في ليبيا: الدروس والتداعيات»، مركز الشرق الأوسط للتقارير والتحليل (ميكرا)، ٢٧ مايو/أيار ٢٠٢٠، https://tinyurl.com/٣wnsv٦٤٨ .

٢٢. «مئات المرتزقة الروس يفرون من غرب ليبيا: قوات حكومة الوفاق الوطني»، الجزيرة، ٢٥ مايو/أيار ٢٠٢٠، https://tinyurl.com/ycwnecbm .

٢٣. سامي مجدي وأندرو ويلكس، «الرئيس المصري يقول إن مدينة سرت الليبية «خط أحمر»، أسوشيتد برس، ٢٠ يونيو/حزيران ٢٠٢٠، https://tinyurl.com/y٣rv٧d٩٩ .

٢٤. جوزيف س. بيرموديز الابن وبريان كاتز، الجبهة التالية لموسكو: التوسع العسكري الروسي في ليبيا، تعليق، (واشنطن العاصمة: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ١٧ يونيو/حزيران ٢٠٢٠)، https://tinyurl.com/vahyvv٣k .

٢٥. «روسيا ومجموعة فاغنر تعقدان جهود وقف إطلاق النار في ليبيا»، الشؤون العامة للقيادة الأمريكية في أفريقيا، ١٥ يوليو/تموز ٢٠٢٠، https://tinyurl.com/٢kv٤j٥٥y .

٢٦. بيغال حزان، «لماذا يفشل حظر الأسلحة على ليبيا»، الأسبوعية العربية، ١٧ أغسطس/آب ٢٠٢٠، https://tinyurl.com/٣٧rp٢u٢d .

٢٧. «تقليم أجنحة تركيا: أنقرة والقاهرة تتصارعان على النفوذ في أفريقيا وشرق المتوسط»، مدى مصر، ٢٥ أغسطس/آب ٢٠٢٠، https://www.madamasr.com/en/٢٠٢٠/٠٨/٢٥/feature/politics/trimming-turkeys-wings-ankara-and-cairo-fight-for-influence-in-africa-and-east-med/؛ داريو كريستياني، وقف إطلاق النار بأقدام من طين: المفسدون المحتملون للسلام في ليبيا، (روما، إيطاليا: معهد الشؤون الدولية، ٢١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٠)، https://www.iai.it/en/pubblicazioni/c٠٥/ceasefire-feet-clay-potential-spoilers-peace-libya .

٢٨. توري كلارك وسامر الأتروش، «روسيا ترحب بالاتفاق الليبي بشأن صادرات النفط وتوزيع الإيرادات»، بلومبرج ، ١٩ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٠، https://tinyurl.com/wrypasnv .

٢٩. طارق المجريسي، «ليبيا، بسبب الفساد والمحسوبية، تجد نفسها محاصرة في الفوضى السياسية»، المجلة ، ٣ يوليو/تموز ٢٠٢٣، https://tinyurl.com/٤vf٦ebva .

٣٠. ستيفاني ويليامز، «الكلمة الافتتاحية خلال الاجتماع الافتراضي الثالث للجولة الثانية من ملتقى الحوار السياسي الليبي»، نص الكلمة التي ألقيت في منتدى الحوار السياسي الليبي الذي ترعاه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ٢ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٠، https://tinyurl.com/٥٢mmhn٦٧ .

٣١. مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد، الليبيون الذين نهبوا صندوق التنمية التابع للقذافي المليء بالفساد أودعوا أموالهم في كريدي سويس، تحقيق أسرار سويس، (أمستردام، هولندا: مشروع الإبلاغ عن الجريمة المنظمة والفساد، ٢٤ فبراير/شباط ٢٠٢٢)، https://tinyurl.com/٤jszzs٣d .

٣٢. «تركيا تمدد انتشار قواتها في ليبيا لمدة ١٨ شهرًا أخرى»، صحيفة صباح اليومية، ٢١ يونيو ٢٠٢٢، https://tinyurl.com/bddnwe٢٧ .

٣٣. «اشتباكات تهز ضواحي طرابلس مع تزايد التساؤلات حول دور تركيا في ليبيا»، صحيفة العرب الأسبوعية ، ٤ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢، https://tinyurl.com/٤crfaftb .

٣٤. منية غانمي، "اعتداءات مواقع محاربين.. غارة جوية جديدة غرب ليبيا [الغارات الجوية تستهدف مواقع المهربين... غارات جوية جديدة في غرب ليبيا]"، العربية، ٢٨ مايو/أيار ٢٠٢٣، https://tinyurl.com/n٨nah٦٩d .

٣٤. نسرين سليمان، "ليبيا: جدل ثثيروه ضربات جوية طبناتها حكومة الوحدة الوطنية فيطار عمالية عسكرية حد تحرير الوجود [ليبيا: الجدل الذي أثاره غارات جوية تبنتها حكومة الوحدة الوطنية ضمن عملية عسكرية ضد تهريب الوقود]"، القدس العربي ، ٢٦ مايو / أيار ٢٠٢٣، https://tinyurl.com/d٥٨fvxhf .

٣٥. مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، «رسالة مؤرخة ٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨ من فريق الخبراء المعني بليبيا المنشأ عملاً بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١) موجهة إلى رئيس مجلس الأمن»، وثيقة الأمم المتحدة، S/٢٠١٨/٨١٢، (٥ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨)، ١٠، https://tinyurl.com/٤mudube٥ .

٣٦. «حفتر وابنه صدام وتهريب الذهب»، ليبيا تريبيون ، ١٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٠، https://tinyurl.com/mvffm٨ed .

٣٧. علي بن موسى، «تركيا تستغل إغاثة درنة للمصالحة مع شرق ليبيا»، أفكار (مدونة)، مجلس الشرق الأوسط للشؤون العالمية، ٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٣، https://tinyurl.com/٢٢zvewzv .

٣٨. صفاء الحارثي، «صندوق حفتر يوقع صفقات تركية لبنغازي وسلوق»، ليبيا أوبزرفر ، ٢٤ أكتوبر/تشرين الأول

٢٠٢٤، https://tinyurl.com/mtc٨vy٩٥ .

٣٩ .أوغوزهان ساري، «وزارة الدفاع التركية تستضيف وفد اللجنة العسكرية الليبية المشتركة»، وكالة الأناضول، ٢٨ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٤، https://www.aa.com.tr/en/turkiye/turkish-national-defense-ministry-hosts-libyan-military-joint-commission-delegation/٣٤٠٧٦٦٩ .

٤٠. جون أ. ليشنروسيرجي إليدينوف، «هل فيلق أفريقيا هو مجموعة فاغنر أعيدت تسميتها؟»، السياسة الخارجية، ٧ فبراير ٢٠٢٤، https://foreignpolicy.com/٢٠٢٤/٠٢/٠٧/africa-corps-wagner-group-russia-africa-burkina-faso/ .

٤١. «روسيا تحول تركيزها إلى ليبيا بعد النكسات في سوريا»، أفريقيا العسكرية، ٢ فبراير/شباط ٢٠٢٥، https://tinyurl.com/tvtt٢e٤s٣ .

٤٢. «ليبيا: حفتر يعزز المحور مع بيلاروسيا ويعيد إطلاق التعاون العسكري مع موسكو»، وكالة أنباء نوفا، ٢٠ فبراير/شباط ٢٠٢٥. https://www.agenzianova.com/en/news/libia-haftar-rafforza-lasse-con-la-bielorussia-e-rilancia-la-cooperazione-militare-con-mosca/ .

٤٣. الجزيرة مباشر، «مطامع الغرب وروسيا في ليبيا.. مباشر مع السفير الروسي»، يوتيوب، ١٠ يونيو/حزيران ٢٠٢٤، الساعة ١٠:٠٩ مساءً، https://tinyurl.com/nhdrzxrs .

٤٤.«ليبيا: سفينتان عسكريتان روسيتان في «زيارة مجاملة» إلى طبرق»، نوفا نيوز، ١٨ يونيو/حزيران ٢٠٢٤، https://tinyurl.com/٢ah٣pxx٢ .

٤٥. ليفينت كينيز، «وزارة الخارجية التركية تعترف بوجود مشاكل في الشرعية في الاتفاقيات مع ليبيا»، نورديك مونيتور، ١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٤، https://tinyurl.com/mppnwvxk .

٤٦. هاندان كازانجي، «البرلمان التركي يوافق على تمديد تفويض القوات في ليبيا لمدة ٢٤ شهرًا»، وكالة الأناضول، ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٣، https://tinyurl.com/٣٢zxjj٦٧ .